

نشرة صندوق النقد الدولي



الشرق الأوسط

الأردن تحصل على قرض من الصندوق لدعم الاقتصاد بقيمة 2 مليار دولار

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

3 أغسطس 2012

عصر زيت الزيتون في مصنع أردني: تعمل الأردن على تحسين مناخ الأعمال، ومعالجة مشكلة عدم اتساق المهارات مع متطلبات السوق، وتشجيع الاستثمار (الصورة: Abu Ghosh/Sipa)

- لحق بالأردن ضرر بالغ من جراء الصدمات الخارجية المعاكسة، مما أثر على واردات الطاقة والنشاط السياحي وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي
- البرنامج الإصلاحي الأردني مصمم لمعالجة هذه الصدمات
- مع حماية الفئات الضعيفة وتشجيع النمو المرتفع الذي يشمل الجميع.

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على قرض للأردن يتيح لها الوقت الكافي لتصحيح اختلالات الموازنة وميزان المدفوعات مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

وضعت الأردن برنامجاً للإصلاح يعالج اختلالات المالية العامة والحسابات الخارجية، نظراً لسلسلة الصدمات الاقتصادية التي تواجهها والتي أضرت ب واردات الطاقة والنشاط السياحي وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي.

ووافق المجلس التنفيذي للصندوق على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 36 شهراً مع الأردن بقيمة تصل إلى 2.05 مليار دولار تقريباً، على أن يخضع الاتفاق لمراجعات ربع سنوية.

وفي مقابلة مع نشرة صندوق النقد الدولي توضح السيدة كريستينا كوستيال، رئيس بعثة الصندوق إلى الأردن، أهم أسباب تقديم هذا القرض، كما تناقش آفاق الاقتصاد بشكل عام في هذا البلد الشرق أوسطي الذي يبلغ تعداد سكانه قرابة 6.5 مليون نسمة.

النشرة الإلكترونية: لماذا تحتاج الأردن لمساعدات من الصندوق؟

السيدة كوستيال: تعترم السلطات الأردنية تنفيذ خطة طموحة لتقوية الوضع المالي تستهدف الحد من احتياجات التمويل في القطاع العام وتخفيض الدين العام، مع الموازنة الدقيقة بين ذلك وبين مخاطر الركود واعتبارات القبول الاجتماعي.

وسوف يتيح القرض السيولة اللازمة لمساعدة الأردن على تنفيذ الخطة الموضوعية لتقوية الوضع المالي بالتدرج على المدى المتوسط.

النشرة الإلكترونية: ما الذي تسبب في وضع الاقتصاد تحت هذه الضغوط؟

السيدة كوستيال: أصيبت الأردن بسلسلة من الصدمات الخارجية أثناء العام الماضي. فقد انخفض متوسط إمدادات الغاز الطبيعي اليومية التي تصل من مصر على أثر أعمال التخريب التي طالت خط أنابيب الغاز العربي في شبه جزيرة سيناء. واستلزم ذلك زيادة واردات الوقود عالية التكلفة لتوليد الكهرباء أثناء ارتفاع أسعار النفط.

وفي نفس الوقت، أثرت التوترات الإقليمية تأثيراً سلبياً على النشاط السياحي وتحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لذلك، تباطأ النمو إلى حد كبير، وضعفت ثقة المستثمرين، واتسع عجز الحساب الجاري الخارجي (شاملاً المنح) ليصل إلى 12% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011، صعوداً من 7% في عام 2010.

وبدعم من المنح الكبيرة التي تلقتها الأردن، تمكنت سياسة المالية العامة من احتواء التأثير الاجتماعي لهذه الصدمات في عام 2011 وركزت السلطات اهتمامها على السياسات الاجتماعية، وزيادة الدعم على السلع الأولية، وغير ذلك من بنود الإنفاق الاجتماعي، بالإضافة إلى الأجور. ومع تراجع الإيرادات المحلية، أدت هذه التدابير إلى زيادة عجز المالية العامة الأولي (باستثناء المنح) إلى 9.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011.

كذلك تسببت واردات الوقود عالية التكلفة في زيادة الخسائر التي تحملتها شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة (NEPCO) إلى 4.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011، صعوداً من 0.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010.

النشرة الإلكترونية: كيف سيؤدي البرنامج الذي يدعمه الصندوق إلى تغيير هذه الأمور؟

السيدة كوستيال: يهدف برنامج السلطات إلى معالجة اختلالات المالية العامة والحسابات الخارجية، وهو يمثل إطاراً تعتمد عليه السلطات في تقوية الوضع المالي تدريجياً.

وقد اتخذت السلطات خطوات كبيرة بالفعل في عام 2012 لتحسين وضع المالية العامة بمقدار يصل إلى 4% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي. فقامت بإلغاء الدعم على منتجات النفط المكرر وتتوي تعديل أسعار بقية المنتجات بالتدرج لتصل إلى مستوى استرداد التكلفة. كذلك قامت السلطات برفع تعريفات الكهرباء وتنفيذ عدة إجراءات ضريبية إلى جانب تخفيضات الإنفاق.

وبالنظر إلى المدى المتوسط، سيتم إجراء خفض آخر في عجز الحكومة المركزية وشركة الكهرباء الوطنية (وهيئات عامة خاسرة أخرى) حتى يعود الدين العام إلى مسار قابل للاستمرار. وسيتوقف تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير على نجاح استراتيجية الأردن المعنية بتنويع مصادر الطاقة وإعادة توليد الكهرباء إلى مستويات استرداد التكلفة عن طريق إرساء أسعار للطاقة تتسم بالشفافية والاستمرارية، على أن يتم ذلك بمساعدة من البنك الدولي.

وهناك مجال واسع لزيادة الإيرادات الضريبية وتحسين إدارة الضرائب. فقد تراجعت الإيرادات الضريبية بمقدار 5% من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2007. ورغم أن ذلك يعكس ضعف الاقتصاد إلى حد ما، فقد كانت تغييرات السياسة الضريبية وضعف إدارة الضرائب هي العوامل الرئيسية التي ساهمت في حدوثه.

ومن الأهمية بمكان أن البرنامج سيساعد الحكومة على جعل السياسات أكثر دعماً للفقراء. فالأسر المعيشية الأفضل حالاً تنتفع حالياً من الدعم المعمم على حساب النسبة الأكبر من السكان. وبفضل الإصلاحات التي يدعمها البرنامج، سيصبح على الأسر المعيشية الآن أن تدفع ثمناً عادلاً مقابل بعض السلع والخدمات، مما يسمح بتوجيه شبكة الأمان الاجتماعي بشكل أفضل إلى شرائح السكان المحتاجة إليها بالفعل.

النشرة الإلكترونية: ما هي احتمالات النمو في الأردن؟

السيدة كوستيال: في الربع الأول من عام 2012، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 3% على أساس التغيير السنوي المقارن، ومن المتوقع أن يظل على نفس المستوى طوال العام، وذلك بدعم جزئي من تحسن تحويلات العاملين في الخارج وإيرادات السياحة. وعلى المدى المتوسط، سيكتسب النشاط الاقتصادي زخماً تدريجياً حتى يصل النمو إلى 4.5%.

وسيتحقق هذا بفضل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحسين مناخ الأعمال، ومعالجة مشكلة التفاوت بين المهارات المتوافرة ومتطلبات سوق العمل، وزيادة مرونة سوق العمل، وتعزيز التنافسية.

النشرة الإلكترونية: مع وصول معدل البطالة بين الشباب إلى أكثر من 30%، ما الذي يمكن أن تقوم به الأردن بشأن توظيف العمالة؟

السيدة كوستيال: ستركز السياسات الهيكلية على دعم النمو وتوظيف العمالة. وبالرغم من إيجابية مؤشرات الحوكمة ومناخ الأعمال في الأردن مقارنة بغيرها من بلدان المنطقة، فلا يزال التحسن بطيئاً، ولا تزال الشركات تشير إلى مشكلات في بعض جوانب السياسة الضريبية وإدارة الضرائب باعتبارها قيوداً أساسية أمام ممارسة الأعمال.

وستعمل السلطات على تكثيف جهودها المبذولة لتعزيز إطار استثمارات الأعمال على نحو يدعم الأنشطة المنشئة لفرص العمل، ولزيادة الانفتاح التجاري. وقد تفاوضت الأردن على عدة اتفاقيات للتجارة الحرة في السنوات الأخيرة. ومن الخطوات الواعدة نحو توثيق التكامل التجاري والاقتصادي ما أجرته الأردن من مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا اللاتينية إلى جانب جهودها لتوثيق الروابط مع دول الخليج العربي.

وستعمل السلطات أيضا على تكثيف الجهود لمعالجة مشكلة التفاوت بين المهارات المتوافرة ومتطلبات سوق العمل، وهو عامل أساسي وراء ارتفاع معدل البطالة في الأردن. وقد أطلقت الأردن بالفعل مبادرات واعدة تهدف إلى تحقيق الانساق بين المناهج التعليمية واحتياجات القطاع الخاص، كما أن لديها برامج تدريبية تسلح العاطلين عن العمل بالمهارات المطلوبة في أسواق العمل الحديثة. ويمكن تحقيق الكثير نحو تخفيض معدل البطالة من خلال التوسع في هذه المبادرات والبرامج وتكرار تطبيقها.